فالملازمة مسلمة لكن بطلان التالي تم فان اعتبار الذات مع عدم الشرط على الفرض المذكور مع
والحال جاز ان ليستلزم محالا اخر وهو عدم كون الواجب واجبا فلا يظهر بطلانه فالاولى ان
يقرر الحجة المذكورة هكذا اذا اعتبرت ذات الواجب على الفرض المذكور من حيث هي هي بلا شرط اي
مع قطع النظر عن ذلك الغير وجودا وعدما فاما ان يجب وجوده مع وجود تلك الصفة وهو مح
لاستحالة وجوده مع قطع النظر عن وجود العلة او مع عدم تلك الصفة وهو ايضا مح بعين ما ذكر
ولا يخفى ان وجوب الذات لا يخلو في نفس الامر عن هذين الامرين المستحيلين على تقدير اعتبار الذات
بلا شرط فيكون وجوب الذات ايضا مستحيلا ولم يعتبر مع الشرط فلا بد من اعتباره وهو تالي
الشرطية فثبت الملازمة وبطلان التالي معلوم فيلزم بطلان المقدم وليس لقائل ان يقول عدم
اعتبار العلة وجودا وعدما ليس اعتبار العدم وجودها وعدم عدمها حتى ينافي تحصل على
وجودا وعدما والحاصل ان عدم اعتبار العلة بحسب العقل لا ينافي حصول المع بها في الواقع لهذا
كما ان اعتبار المهية من حيث هي هي ليس اعتبار وجود ما يلحقها او عدمه ومع ذلك لا تخلو المهية
عن احدهما في الواقع فكذلك في الفرض المذكور نقول اعتبار ذات الواجب بلا اعتبار وجود صفته
وما يكون سببا له وعدمهما ما يحصل ذلك العدم به لا ينافي حصول احد الطرفين والسبب المقوم
له لانا نقول مرتبة المهيات التي يعرضها الفعلية والتحقق من خارج ليست وعاء الكون الخارجي
لشيء ولا العدم اذ لا يحصل لها امر غير ذاتها وذاتياتها اثباتا ونفيا ولا علاقة لها مع غيرها
وجودا وعدما فلذلك يمكن للعقل ملاحظتها مع عدم ملاحظة الغير وان كان مصحوبا لها غير
منفك عنها في الواقع بخلاف الوجود الذي هو عين الواقع لغاية فعليته وفرط تحصله فلا يمكن

ان يكون

ان يكون مرتبته بحيث لا يكون لها تعلق لشيء لا وجودا ولا عدما كيف وهو ينبوع الوجودات ومنشأ
الاكوان وملاك طرد الاعدام ورد الفقدان ودفع البطلان عن الاشياء القابلة للوجود وفي مرتبة
وجوده في ذاته اما بعينه مرتبة وجود معنى اخر كما في صفاته الكمالية لانها اذ هي التي درجتها في الوجود
درجة ذاته بذاتها او بمرتبة عدمه لقصور ذاته في الوجود فلا يساوي الواجب فيه ولا يصح له الا ان
يكون متاخرا عنه بمراحل لايقة به فيكون عدمه سابقا على وجوده بتلك المراحل وتضاعف الامكانات
واعداد مراتب الفقر لاجل تضاعف المنزولات والقصورات عن الوجود التام الغني عما عداه بالذات
فقد ثبت ان كل صفة مفروضة له تعالى يكون لها مع اعتبار ذاته بذاته اما الوجود او العدم واياما كان
لزم اعتبار عليته مع اذ كان حصول ذي السبب وجودا وعدما مستفادا من حصول سببه و
جودا وعدما وكذلك اعتباره وتعقله مستفادان من اعتبار سببه وتعقله كذلك هذا غاية ما يأتي
لاحد من الكلام في هذا المرام ومما يقال فيه ان هذا الحكم منقوض بالسبب والاضافات اللاحقة
للذات المبدأ لتقرر جريان الحجة المذكورة فيها فيلزم ان يكون تلك الاضافات واجبة الحصول له بحسب
مرتبة ذاته بلا مدخلية الغير فيها وان يمتنع تجددها وتبدلها عليه مع ان ذات الواجب غير كاف
في حصولها لتوقفها على امور مغايرة متجددة متعاقبة خارجة عن الذات ضرورة وهذا ما التزمه
الشيخ في الالهيات للشفاء حيث قال ولا تبالي بان يكون ذاته ماخوذة مع اضافة ما ممكنة الوجود فانها
من حيث هي علة لوجود زيد ليست بواجبة الوجود بل من حيث ذاته ولا يوافقه به من استقر في علم
بالوار الحكمة المتعالية وان قبله كثير من الاتباع والمقلدين كصاحب حواشي شرح التجريد وغيره حيث
قالوا بان واجب الوجود بالذات قد يعرض له الامكان بالقياس الى الغير وللغير ايضا امكان بالقياس اليه

Copyright © King Saud University